الخليج العربي ..... المجلد الخامس عشر ..... العدد (2 - 4) 1983

مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة - الجمهورية العراقية

ملامح في انجازات التنمية الاقتصادية في العراق بعد ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ *

الدكتور عبد السلام ياسين الادريسي

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة

في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ قاد حزب البعث العربي الاشتراكي ثورة غير دموية في العراق اطاحت بالحكم العارفي. . وكانت القيادة الجديدة في العراق مصممة منذ البداية بتبني برنامجا شاملا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر. ولم يكن المقصود بالتنمية احراز تقدم اقتصادي فحسب بل ان يكون التطور الاقتصادي والاجتماعي متواصلا وبمعدلات متزايدة باستمرار.

لقد ادركت القيادة السياسية للحزب والثورة انه يتحتم اجراء تغيرات جذرية في كل جوانب السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية وحتى في اسلوب التخطيط الاقتصادي. قد يكون من المفيد ان نذكر اولا الفروق بين العراق قبل الثورة وبعدها، والتي جعلت من الممكن ادخال التغيرات المطلوبة وتحقيق الانجازات الهائلة التي سنستعرض

* بحث قدم للندوة العلمية عن «العراق المعاصر: شط العرب» التي اقيمت في جامعة اكستر من ٢٣ الى ٢٦ تموز ١٩٨٢.

جزءاً منها فيما بعد. سنذكر فيما يلي اهم الفروق بين عراق ما قبل الثورة وبعدها مقتصرين على ماله علاقة بالسياسة الاقتصادية.

١- جاء الى الحكم بعد ثورة ١٩٦٨ حزب البعث العربي الاشتراكي بالمقارنة مع الحكم الفردي في العهدين القاسمي والعارفي. وكان لذلك عدة اثار على رسم السياسة الاقتصادية نذكر منها:

أ- لقد بلور الحزب سياسة اقتصادية واجتماعية واستراتيجية تنموية محددة المعالم من خلال قادة الحزب ومفكريه في الوطن العربي اضافة الى المناقشات والقرارات التي تم التوصل اليها في مؤتمرات الحزب القطرية والقومية. لذا فقد كانت هذه السياسة والاستراتيجية جاهزة للتطبيق مباشرة بعد قيام الثورة، في حين ان معظم القرارات في العهدين القاسمي والعارفي كانت تتخذ من قبل رئيس الدولة حسب تفكيره وقتئذ، اضافة الى ذلك فان كلا من عبد الكريم قاسم وعبد السلام وعبد الرحمن عارف كانوا عسكريين ولهم خبرة محدودة في الشؤون المدنية للدولة.

ب-من المعروف ان اية حكومة يقودها حزب قادرة على تكوين واتباع استراتيجية تنموية بعيدة المدى وتعمل على تهيئة الجو المناسب لتنفيذها تدريجيا. فالحزب يمكنه ان يدوم وقتا اطول من اي فرد حاكم. فبينما كانت السياسة التنموية والتخطيط قبل ثورة ١٩٦٨ قصيرة المدى وغالبا ماكانت تدرس كل مشروع على حدة.

٢- لما كانت ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ بدون اراقة دماء، فقد كان من الممكن للحكومة الجديدة ان تلم شمل المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والسياسية وتكون جبهة وطنية للنضال ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي، والاتحاد ضد اي عدو اجنبي. اما النظامان القاسمي والعارفي فقد بدأت فترتاهما وعاشا في جو صراع اقترب احيانا من الحرب الاهلية بين الفئات السياسية المختلفة. وانه من المعروف ان الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي شرطان لازمان للتنمية الاقتصادية. حيث ان الدولة تستطيع عندئذ الانصراف كليا وتوجيه وقتها وطاقاتها نحو تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.

٣-استفادت حكومة ثورة ١٩٦٨ من اخطاء وانجاز السياسات والقوانين التي حدثت في زمن الحكومات السابقة للثورة. ففي عدة مجالات لم يكن يستدعي من الحكومة الجديدة ان تبدأ من لا شيء، بل انها وجدت قوانين شرعت سابقا الا انها اثبتت فشلها في التطبيق وكان على الحكومة الجديدة ان تعدلها لتصبح صالحة للتطبيق. فقانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ مثلا ثبت بان فيه عيوب ونواقص كثيرة، فعدل القانون عام ١٩٦٩ وتضمنت التعديلات الاتي:-

أ- الغاء حق الاختيار الممنوح للاقطاعيين بموجب قانون ١٩٥٨.
ب- الغاء حق التعويض عن جميع الاراضي المشمولة بقانون الاصلاح الزراعي.
جـ- اعفاء الفلاحين عن دفع بدل الاراضي الموزعة عليهم.
د- تمليك المكائن والالات الزراعية للجمعيات التعاونية.

وبعد ذلك صدر قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ تضمن التعديلات السالفة الذكر واخرى غيرها بحيث اعاد تنظيم الزراعة على اساس اشتراكي[1]

---

(١) سعد محمد عثمان: الاسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق. (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والاعلام ١٩٨١) ص ١٢٧ - ص ١٢٨.

COUNCIL FOR THE CENTRE FOR ARAB GULF STUDIES

Dr. Abdul-Ilah Yousif al-Khashab
President of Basrah University, President of Council

Dr. Mustafa A. al-Najjar
Director of the Centre for Arab Gulf Studies, Secretary

Dr. Dakhil Hassan Ali
Assistant to the President for Academic Affairs.

Dr. Qahtan Abdul-Sattar al-Hadithi
Dean of the College of Arts

Dr. Shareef Naqi al-Sheikh
Head of the Department of Economics

Dr. Najah Abud Hussain
Director of the Marine Science Centre

Mr. Abid M.N. al-Rihani
Editorial Secretary of the journal THE ARAB GULF

وكمثال اخر فشل موجة التأميم التي اعلنها عبد السلام عارف ١٩٦٤ والتي ادت الى انخفاض حاد بالاستثمار الخاص في الصناعة والزراعة خاصة الاستثمار الطويل الاجل. لذا فقد قامت حكومة الثورة بتشجيع المستثمرين في القطاع الخاص وقدمت لهم كل المساعدة الممكنة ولكن مع تحديد مجالات الاستثمار الخاص في الصناعات والمجالات التي عرفتها الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤- كما وان حكومة الثورة قد استفادت كذلك من انجازات الحكومات السابقة لها سواءً في مجال بعض القوانين والسياسات الجيدة او من خلال الاستفادة من المشروعات المنجزة والدراسات لمشاريع كانت الحكومات السابقة تنوي تنفيذها. فمثلا القانونان اللذان صدرا في عهدي قاسم وعارف حول النفط مهدا الطريق لتأميم النفط عام ١٩٧٢.

فالقانون الاول برقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ حرم على الشركات النفطية الاجنبية التنقيب في الاراضي التي لم تنقب بها حين صدور القانون. وبذا خرجت ٩٥٪ من الاراضي العراقية من نطاق امتياز الشركات النفطية. وعلى هذا الاساس فقد انشئت شركة النفط الوطنية العراقية لتحل محل الشركات الاجنبية في هذه الاراضي، وبالفعل صدر قانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ يقضي بتأسيس هذه الشركة الوطنية. ولكن الشركة بقيت غير فاعلة حتى عام ١٩٦٨ عندما بذلت محاولات جادة لدعم الشركة بالكوادر الفنية والادارية وهيأت تدريجيا لاستلام زمام الصناعة النفطية في العراق بعد التأميم عام ١٩٧٢.

واخيراً فقد تم اكمال عدة مشاريع تنموية في الفترة التي سبقت ثورة ١٩٦٨ خاصة في مجال البناء التحتي.

لذا فان خطط مابعد ثورة ١٩٦٨ استفادت من تلك المشاريع من خلال استثمارها المباشر في الزراعة والصناعة اضافة لذلك فقد كانت عدة مشاريع تحت الانجاز عند قيام الثورة فاكملت وعدت من منجزاتها. كما وقد وجدت حكومة الثورة عدة دراسات مهمة لمشاريع لم يباشر بتنفيذها فادخلت في خطط ما بعد الثورة مثل مشاريع البتر وكيمياويات والحديد والصلب وغيرها.

لننتقل الان الى منجزات ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨. وبالنظر لعدم امكاننا استعراض كل المنجزات في هذه الورقة، سنحاول ان نلقي الضوء على بعضها، املين ان نقدم دراسة اكثر شمولا في كتاب سيصدر عن مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة قريبا. واننا سنحاول ان نوضح منجزات الثورة من خلال مقارنة بعض المؤشرات التنموية قبل وبعد ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨.

النمو الاقتصادي:

لقد ادركت قيادة الثورة منذ البداية بوجوب تكثيف الجهود ولتحقيق معدلات نمو للاقتصاد تفوق تلك التي كانت قبل الثورة باضعاف المرات. فخططت لزيادة ايرادات النفط واستخدامها بشكل يحقق اعلى معدلات النمو في القطاعات اللانفطية.

ففي الوقت الذي تضاعف الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الجارية خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٨، نجد انه ازداد بحوالي ٧,٣ مرات خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٨ وما ان حلت سنة ١٩٨٠ حتى كان الناتج المحلي الاجمالي ١٣,٦ ضعف ما كان عليه في عام ١٩٦٨. ولو اخذنا الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة نجد انه ازداد بنسبة ١٤٠٪ خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٨ في حين انه ازداد بمقدار ٧٣٪ فقط خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٨. ولقد كان المعدل السنوي

المركب للنمو للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٨ حوالي ٧,٥٪ في حين انه اصبح ٨٪ بالسنة في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٨ . وتجدر الاشارة الى ان المعدل السنوي المركب لنمو الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط كان ٨,٩٪ بالسنة خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٨ ، وهذا يعني ان القطاعات اللانفطية نمت بمعدلات اعلى من نمو القطاع النفطي .(١) وهذا يشير الى ان هدف تنويع الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على النفط قد تحقق بالفعل .

في الوقت الذي كان الناتج المحلي الاجمالي ينمو بمعدلات متزايدة منذ عام ١٩٦٩ ، فان هيكله كان يتغير لصالح القطاعات السلعية . لقد كان معدل النمو للقطاع السلعي خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٨ اقل من معدلات النمو في القطاعات التوزيعية والخدمات ومن مجموع الناتج المحلي الاجمالي مما جعل نصيبه في الناتج المحلي الاجمالي ينخفض . اما قطاع الخدمات فقد حظي بأعلى معدلات النمو وازدادت لذلك نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة السابقة لعام ١٩٦٨ .

ولكن هذا الاتجاه في التنمية قد عكس تماما منذ عام ١٩٦٨ مما ادى الى ان مساهمة القطاع السلعي تزداد من ٦٦٪ في عام ١٩٦٨ الى حوالي ٨٢٪ في عام ١٩٨٠ ، بينما انخفضت نسبة مساهمة كل من قطاع الخدمات والتوزيع ، كما هو مبين بالجدول رقم (١) . واذا قارنا توزيع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة نجد ان النسب المعطاة في اخر جدول رقم (١) هي تقريبا نفسها للاسعار الثابتة بالنسبة لعامي ١٩٥٨ و١٩٦٨ . اما نسب عام ١٩٨٠ فهي ٧٤,٦٩٪ ، ١٢,٥٥٪ ، ١٢,٧٦٪ للقطاعات السلعية والتوزيع والخدمات على التوالي . ان هذا يدل على استمرار الاتجاه ولكن ارتفاع اسعار النفط بمعدلات عالية يفسر الفرق بين توزيع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية عنه بالاسعار الثابتة .

---

(١) الدكتور فايق عبد الرسول «التنمية والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ١٩٥٨ - ١٩٧٨ بحث مقدم للندوة العلمية التي عقدتها كلية الادارة والاقتصاد بجامعة البصرة في الفترة ١١ - ١٣ نيسان ١٩٨٢ .

جدول رقم (١)

الارقام القياسية لتطور الناتج المحلي الاجمالي ومكوناته القطاعية في العراق

١٩٥٣ - ١٩٨٠ بالاسعار الجارية (١٩٦٨=١٠٠)

السنة	القطاع السلعي	قطاع التوزيع -	قطاع الخدمات	مجموع الناتج المحلي الاجمالي
١٩٥٣	٣٥,٦٠	٣٠,٤٥	٢٤,٢٠	٣٢,٦٤
١٩٥٨	٥١,٦٧	٤٦,٨٢	٤١,٣٠	٤٨,٩٦
١٩٦٥	٨٣,٨٥	٨٤,٩٢	٨٣,٦٨	٨٣,٩٦
١٩٦٨	١٠٠,-	١٠٠,-	١٠٠,-	١٠٠,-
١٩٦٩	١٠٣,٨٤	١٠٥,٩٣	١٠٨,١٩	١٠٤,٩٨
١٩٧٠	١٠٨,٩٢	١٣٥,٣٨	١٣٥,٨٥	١١٧,٩١
١٩٧١	١٣٢,١٧	١٤٠,٢٤	١٤٥,٥٤	١٣٥,٩٢
١٩٧٢	١٣١,٩٠	١٥٠,٣٢	١٦٦,٩٩	١٤١,٣٥
١٩٧٣	١٥٤,٧٠	١٦٤,٣٣	١٨٢,٦٩	١٦١,٥٢
١٩٧٤	٤٠٦,٧٨	٢٤٣,٧٥	٢٦٤,٢٠	٣٥٥,٩٣
١٩٧٥	٤٥٩,٣٥	٣٤٤,٨١	٣١٣,٨٣	٤١٤,٧٨
١٩٧٦	٦٣٠,٣٤	٤٢٢,٣٨	٣٣٧,١٥	٥٤٣,٧٧
١٩٧٧	٨٦١,٣٩	٤٩٣,٣٥	٤٠٠,٥٧	٦٠٠,٠٥
١٩٧٨	٨٢٠,٤٢	٦٤٤,٨٢	٤٨٤,٣٥	٧٣٠,٠٦
١٩٧٩	١٢٩١,٢٦	٧٤٥,٦٨	٥٧٤,٤٠	١٧٠٤,٣٥
١٩٨٠	١٦٨٣,٥٣	٨٨٣,٧٧	٦٢٦,٥٣	١٣٦٤,٣٥

نسب توزيع الناتج المحلي الاجمالي

١٩٥٨	٧٠,٠٤	١٣,٥٢	١٦,٤٥	١٠٠,-
١٩٦٨	٦٦,٣٦	١٤,١٤	١٩,٥٠	١٠٠,-
١٩٨٠	٨١,٨٩	٩,١٦	٨,٩٦	١٠٠,-

المصدر : الدكتور جواد هاشم واخرون : تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ - ١٩٧٠ الجزء الاول (بغداد ١٩٧٠).

الجهاز المركزي للإحصاء : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٦ و ١٩٨٠ حسبت الارقام القياسية والنسب المئوية من قبل الباحث.

من التغيرات الهيكلية الاخرى للاقتصاد العراقي منذ ١٩٦٨ هوفي توزيع الناتج المحلي الاجمالي بين القطاعين الخاص والاشتراكي . فمن الاهداف الرئيسة التي ركزت عليها خطتا ١٩٧٠ - ١٩٧٤ و١٩٧٦ - ١٩٨٠ هوزيادة دور القطاع الاشتراكي دون تقليل حجم القطاع الخاص لابل ان الاخير قد نما الى ثلاثة اضعافه مابين ١٩٦٨ - ١٩٨٠ . فالزيادة الكبيرة في القيمة المضافة للقطاع الاشتراكي بعد عام ١٩٦٨ جاءت دون عملية تأميم لمشاريع القطاع الخاص العائدة للعراقيين . جدول رقم (٢) يبين ان الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الخاص زاد خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٨ بمعدلات تقل عما زاد به معدل نموه في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٠ ، ولكن مع ذلك فان نسبة مساهمته في الناتج المحلي انخفض بمقدار كبير حتى بعد تأميم القطاع النفطي عام ١٩٧٢ حيث كانت نسبة مساهمته قد وصلت الى ٦٥٪ لتنخفض الى ١٦,٨٪ في عام ١٩٨٠ . ان ذلك يدل على ان القطاع الاشتراكي قد توسع في انشطته اللانفطية كالصناعات التحويلية والبناء بمعدلات تفوق بكثير عما كانت عليه قبل ١٩٦٨ .

جدول رقم (٢)

الارقـام القيـاسية لتطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق وتوزيعه بين القطاعين

الاشتراكي والخاص بالاسعار الجارية (١٩٦٨ = ١٠٠)

	الارقام القياسية للناتج المحلي الاجمالي			توزيع الناتج المحلي الاجمالي		
السنة	القطاع الاشتراكي	القطاع الخاص	المجموع	القطاع الاشتراكي ٪	القطاع الخاص ٪	المجموع
١٩٥٣	١٤,٦٧	٣٨,٩٦	٣٢,٦٢	١١,٧٤	٨٨,٢٦	١٠٠,-
١٩٦٠	٤٠,٧١	٦٢,٩١	٥٧,١٤	١٨,٦٠	٦١,٤٠	١٠٠,-
١٩٦٥	٧٧,٣٩	٨٦,٢٧	٨٣,٩٦	٢٤,٠٦	٧٥,٩٤	١٠٠,-
١٩٦٨	١٠٠,-	١٠٠,-	١٠٠,-	٢٦,١٠	٧٣,٩٠	١٠٠,-
١٩٦٩	١٠٨,٧٥	١٠٣,٦٢	١٠٤,٩٦	٢٧,٠٤	٧٢,٩٦	١٠٠,-
١٩٧٠	١٢٠,٧٥	١١٦,٩٠	١١٧,٩٠	٢٦,٧٣	٣٧,٢٧	١٠٠,-
١٩٧١	١٣٦,٥١	١٣٩,٧٨	١٣٨,٩٣	٢٥,٦٤	٧٤,٣٦	١٠٠,-
١٩٧٢	١٨٦,٩٩	١٢٣,٨٣	١٤٠,٣١	٣٤,٧٨	٦٥,٢٢	١٠٠,-
١٩٧٣	٣١١,١٥	١٠٧,١٥	١٦٠,٣٩	٥٠,٦٣	٤٩,٣٧	١٠٠,-
١٩٧٤	٩٢٦,٥٢	١٣٠,٤٩	٣٣٨,٢٢	٧١,٤٩	٢٨,٥١	١٠٠,-
١٩٧٥	١١٧٧,٩٧	١٢٦,٨٤	٤٠١,١٤	٧٦,٦٣	٢٣,٣٧	١٠٠,-
١٩٧٧	١٧٥٤,٢٠	١٨٣,٦٠	٥٩٣,٤٦	٧٧,١٤	٢٢,٨٦	١٠٠,-
١٩٧٨	٢١٢٥,٩٤	٢٣٧,٠٦	٧٠٨,٩٣	٧٨,٢٦	٢١,٧٤	١٠٠,-
١٩٧٩	٣٣٣٢,٢٥	٢٧٦,٩١	١٠٧٤,٢٤	٨٠,٩٥	١٩,٠٥	١٠٠,-
١٩٨٠	٤٣٥٠,٦٨	٣٠٩,٦٧	١٣٦٤,٢٢	٨٣,٢٢	١٦,٧٨	١٠٠,-

المصـــدر: د. جواد هاشم واخـرون: تقييم النمـو الاقتصـادي في العـراق ١٩٥٠ - ١٩٧٠ الجزء الاول (بغداد ١٩٧٠) ص ٢٨٨.

الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٩ و ١٩٨٠ حسبت الارقام القياسية والنسب المئوية من قبـل الباحث.

من خلال استعـراض النمـو الاقتصـادي في العراق خلال الفترتين قبل وبعد ثورة ١٩٦٨، يظهر واضحاً ان الاقتصاد دخل مرحلة جديدة في التنمية الاقتصادية منذ عام ١٩٦٨، حيث كان قادرا على استيعاب اية هزة اوازمة اوحتى حربه مع ايران دون ان تحصل له ردود فعل عميقة تؤدي به كما شلت الحرب الاقتصاد الايراني.

تكوين راس المال الثابت الاجمالي:

يتفق الاقتصاديون على ان معدل نمو متزايد في تكوين راس المال الثابت الاجمالي له اهمية حيوية في تطوير القطر اقتصاديا وتحقيق معدل نمو اقتصادي عالٍ. ان التراكم الراسمالي يؤدي الى توسيع القدرات الانتاجية للقطر وزيادة في انتاجية العمل.

قررت قيادة الثورة استخدام ايرادات النفط بشكل كامل ومعقول في زيادة التراكم الراسمالي بالعراق بحيث تفوق معدلات نموه ما كانت عليه قبل ١٩٦٨. ومن اجل تحقيق معدل عال في التراكم الراسمالي، اتبعت الدولة الاستراتيجات التالية:

أ- زادت الدولة من استثماراتها في القطاع الاشتراكي بشكل كبير من خلال خطة ١٩٧٠ - ١٩٧٤، البرنامج الاستثماري لعام ١٩٧٥ وخطة ١٩٧٦- ١٩٨٠، لاسيما بعد تعديل اسعار النفط الخام في السوق الدولية. لقد كانت التخصيصات السنوية لعام ١٩٨٠ وحدها تعادل حوالي الثلاث اضعاف تقريبا مجموع التخصيصات لكل الفترة ١٩٥١ - ١٩٦٩. ولما كانت نسبة المصروفات الفعلية للتخصيصات في الفترة ١٩٥١ - ١٩٦٩ حوالي ٥١٪ اي ان المصروفات الفعلية كانت تساوي ٩٢٢,٨ مليون دينار، لذا فان المصروفات الفعلية لعام ١٩٨٠ كانت ٥ اضعاف جميع ماصرف فعليا خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٦٩، كما وان المصروفات الفعلية لعام ١٩٨٠ كانت تعادل ١٠٠ مرة من المعدل السنوي للمصروفات الفعلية للفترة المذكورة. وهذا يفوق بشكل كبير الزيادة في الاسعار وتكاليف المشاريع.[1]

ب- شجعت الدولة وساعدت القطاع الخاص للاستثمار في الانشطة المختلفة، سواءاً أكانت استثمارات قصيرة، متوسطة او طويلة الاجل. لقد كانت مساعدات الدولة للمستثمرين بالقطاع الخاص سخية جدا، كتقديم القروض باسعار فائدة منخفضة من خلال المصرف العقاري والمصرف الصناعي والمصرف الزراعي. فبينما اقرضت هذه المصارف الثلاثة المستثمرين من القطاع الخاص اقل من ١٣ مليون دينار عام ١٩٦٩/٧٠، اقرضت حوالي ٥٨٥ مليون دينار في عام ١٩٨٠، اي حوالي ٤٥ ضعفا ازدادت قروض المصارف الثلاثة في ١١ سنة. وكان معظم الزيادة في قروض المصرف الزراعي التعاوني الذي ازدادت قروضه ٥١ مرة تليها قروض المصرف العقاري ٤٥ مرة ثم المصرف الصناعي ٣٠ ضعفا. ان هذا الاختلاف في زيادة القروض من مصرف لاخر كان مقصودا. فالقطاع الزراعي كان في امس الحاجة للاموال المقرضة خاصة بعد تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ والذي سرع في توزيع الاراضي على صغار المزارعين. اما سبب زيادة قروض المصرف العقاري بحيث اصبحت تشكل ٨١٪ من مجموع قروض المصارف المتخصصة في عام ١٩٨٠، هو رغبة الدولة في حل مشكلة السكن عن طريق الاستثمار الخاص بصورة رئيسة.

جـ- لقد زيدت القدرة الاستيعابية للاستثمارات في الاقتصاد العراقي عن طريق توزيع المشاريع جغرافيا في انحاء القطر كافة. فالعراق بخلاف بقية اقطار الخليج العربي يمتلك اضافة الى الثروة النفطية مصادر طبيعية وبشرية غنية. لقد كان معظم المشروعات التنموية قبل السبعينات متركزة في وحوالي العاصمة والمدن الكبرى. ان ذلك التركيز ابقى مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة،[2] ومواد خام معدنية وزراعية عاطلة او شبه عاطلة، بالاضافة الى ذلك فقد كانت

---

(١) حسبت الارقام اعلاه من قبل الباحث مما منشور في د. جواد هاشم واخرون: مصدر سابق ص ٢٦٧ والمجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٠ ص ١٤٠.

(٢) من اصل مجموع الاراضي الصالحة للزراعة والمقدرة بحوالي ٤٨ مليون دونم، كانت حوالي ١٤ مليون دونم فقط تزرع فعليا في عام ١٩٦٩. انظر وزارة التخطيط: الاطار المبدئي للخطة القومية ١٩٧٠ -١٩٧٤ (بغداد ١٩٧٠) ص ٣٩.

فروق شاسعة في فرص العمل بين المدن الكبرى والمناطق الاخرى للقطر. وادى ذلك الى هجرة اعداد كبيرة من الايدي العاملة الى المدن الكبرى مسببين بطالة ظاهرة ومستترة. تضع الارقام الرسمية حجم هذه البطالة في عام ١٩٦٩ بحوالي ٢٩,٤٪ من القوى العاملة.[٣] ان هذا الرقم بعيد عن الحقيقة فقد كان معدل الاجور للعمال غير الماهرين مستقراً الى حد كبير وكانت الايدي العاملة متوفرة في الخمسينات والستينات بشكل واضح. ففي خلال هذين العقدين ازدادت اجور عمال البناء من ربع دينار الى نصف دينار في اليوم، ولكن هذا الاجر ارتفع الى دينارين في عام ١٩٧٨ ليصبح ٧ دنانير في اليوم في عام ١٩٨٠. وان العمال اصبحوا نادرين الى درجة انه حتى هجرة مايقدر بمليونين من العمال العرب للعراق مازال العمال العراقيون والعرب يجدون فرصا للعمل بسهولة. اذن فعند نشر المشروعات بارجاء القطر كافة ارتفعت القوة الاستيعابية للعراق في السبعينات عن طريق حسن استخدام الموارد الطبيعية والبشرية في القطر.

كنتيجة لما تقدم ازداد تكوين راس المال الثابت الاجمالي بمعدلات عالية منذ عام ١٩٦٨. جدول رقم (٣) يوضح انه بينما ارتفع تكوين راس المال الثابت الاجمالي بمعدل منخفض في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٨، نجده يتضاعف حوالي ٢٠ مرة مابين ١٩٦٨ - ١٩٨٠.

(٣) المصدر السابق ص ٥٠.

جدول رقم (٣)
الارقام القياسية لتكوين راس المال الثابت الاجمالي في العراق
وتوزيعه بينالقطاعين الاشتراكي والخاص ١٩٥٨ - ١٩٨٠
بالاسعار الجارية ١٩٦٨=١٠٠

السنة	القطاع الاشتراكي	القطاع الخاص	المجموع
١٩٥٨	٦١,١٣	٦٦,٨٢	٦٣,٤٩
١٩٦٥	٧٨,١٨	٩٥,١٥	٨٥,٢١
١٩٦٨	١٠٠,-	١٠٠,-	١٠٠,-
١٩٦٩	١٠١,٢٢	١٠٥,٧٩	١٠٣,١١
١٩٧٠	١١١,٩٦	١٣١,٤٦	١٢٠,٠٤
١٩٧١	١١٦,٢٨	١٤٠,٣٨	١٢٦,٢٦
١٩٧٢	١٢٦,٩١	١٦٠,٢٥	١٤٠,٧٣
١٩٧٣	٢٤٢,٤١	١٠٩,٠٨	١٨٧,١٦
١٩٧٤	٤٩٣,٩١	١٣٤,٤٣	٣٤٤,٩٤
١٩٧٥	٧٠٠,-	٢٠٢,٠٣	٤٩٣,٦٤
١٩٧٦	١٢٣١,٨٩	٣٥٠,٧٠	٨٦٦,٧٣
١٩٧٧	١٣٦٣,١٢	٣٨٤,٦٦	٩٥٧,٦٥
١٩٧٨	١٨٢٣,٢٦	٥٤٢,٤١	١٢٩٢,٤٨
١٩٧٩	١٦٢٣,٥٩	٧٧١,٣٦	١٢٧٠,٤٣
١٩٨٠	٢٨٣٨,١٠	٩٨٥,٩٢	٢٠٧٠,٥٦

الفترة	معدل النمو المركب		
١٩٥٨ - ١٩٦٨	٪٤,٨	٪٤,٢	٪٤,٧
١٩٦٨ - ١٩٨٠	٪٣٢,-	٪٢١,-	٪٢٩,-

المصدر: حسبت الارقام القياسية من قبل المؤلف من د. جواد هاشم واخرون: تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ - ١٩٧٠ (بغداد ١٩٧٠) ص٢٩٧.

الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٨ و١٩٧٩ و١٩٨٠.

كما ويبين الجدول (٣) ان معظم الزيادة كانت عام ١٩٧٤ عندما ازدادت ايرادات النفط زيادة ضخمة. على الرغم من ان تكوين راس المال الثابت الاجمالي في القطاع الاشتراكي ازداد زيادة كبيرة جدا، الا انه في القطاع الخاص ازداد بشكل ملحوظ كذلك رغم ان العراق يعد دولة ثانية سائرة في بناء الاشتراكية. فبينما كان المعدل المركب للنمو في تكوين راس المال الثابت الاجمالي اقل من ٥٪ خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٨ تضاعف ٥ مرات في القطاع الخاص وحوالي ٧ مرات في القطاع الاشتراكي في الفترة اللاحقة.

بينما كان تكوين رأس المال الثابت الاجمالي يزداد بمعدلات متزايدة منذ عام ١٩٦٨ كان هنالك تغيير في هيكله. جدول رقم (٤) يوضح ان نسبة مساهمة الموجودات الراسمالية الرئيسة الى المجموع تغيرت خلال الفترة بعد ١٩٦٨ حيث ان نسبة المكائن والالات ومعدات النقل ازدادت على حساب انخفاض نسبة الابنية والموجودات الانشائية الاخرى. ولكن للاسف لم نحصل على تفصيلات تكوين راس المال الثابت الاجمالي بعد ١٩٧٥، ولكن الاحصاءات عن توزيع الاستيرادات تدل على ان الاتجاه الذي كان قبل عام ١٩٧٥ استمر حتى عام ١٩٨٠. فقد ازدادت استيرادات المكائن والالات بنسبة ٢٩,٦٦٪ ومعدات النقل ٥٦,٦٥٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (١) واذا اضفنا السلع الراسمالية المنتجة محليا لما استورد يمكننا ان نؤكد تكوين راس المال الثابت الاجمالي من المكائن والالات ومعدات النقل ازدادت بالمعدل نفسه الذي ازدادت فيه خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٥ ان لم يكن اكثر.

جدول رقم (٤)
تكوين راس المال الثابت الاجمالي ومكوناته ١٩٥٨ - ١٩٧٥
بالاسعار الجارية
ملايين الدنانير

السنة	الابنية	انشاءات اخرى	مكائن والات	معدات نقل	المجموع
١٩٥٨	٣٠,٤٨	٣٩,٨٩	٢٠,٣٥	٧,١٥	٩٧,٨٨
١٩٦٥	٤٦,٣٠	٤٦,٢٠	٢٩,٨٠	٩,١٠	١٣١,٤٠
١٩٦٨	٤٨,٥٠	٥٥,٥٠	٤٠,١٠	١٠,١٠	١٥٤,٢٠
١٩٧٢	٧١,٢٠	٤٧,٧٠	٧٥,٥٠	٢٢,٦٠	٢١٧,-
١٩٧٥	١٦٠,٢٠	٢٣٧,٥٠	٢٢٥,٢٠	١٣٨,٣٠	٧٦١,٢٠

(١) الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٦ ص ٤١٣ و ١٩٨٠ ص ١٧٣.

النسب المئوية

١٩٥٨	٣١,١٤	٤٠,٧٥	٢٠,٧٩	٧,٣٠	١٠٠,-
١٩٦٥	٣٥,٢٤	٣٥,١٦	٢٢,٦٨	٦,٩٣	١٠٠,-
١٩٦٨	٣١,٤٥	٣٥,٩٩	٢٦,٠١	٦,٥٥	١٠٠,-
١٩٧٢	٣٢,٨١	٢١,٩٨	٣٤,٧٩	١٠,٤١	١٠٠,-
١٩٧٥	٢١,٠٥	٣١,٢٠	٢٩,٥٩	١٨,١٧	١٠٠,-

المصدر: د. جواد هاشم واخرون: تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ - ١٩٧٠ الجزء الاول (بغداد ١٩٧٠) ص ٢٩٤.

الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٦ ص ١٨٧.

يمكننا ان نستنتج مما تقدم بان العراق بعد ثورة ١٩٦٨ لم يزد الدخل القومي فيه بمعدلات عالية فحسب بل ان قدراته الانتاجية قد توسعت بشكل يفوق ما كان عليه في السابق. بحيث ان العراق استطاع ان يواجه حربه مع ايران متحملا اقل اثر سلبي على نموه. ففي الحقيقة ان كل المصادر الحيادية تجاه العراق تفيد ان الاعمال في العراق كانت طبيعية وكالمعتاد خلال الحرب. وتوضح الارقام التي توردها هذه المصادر بان مايدعى «بالحياة الطبيعية» يعني ان الاقتصاد كان يتوسع كالسابق وكمثال على ذلك فان السيد جون تاونسند، اقتصادي استرالي يعمل مع بيزنيس انترناشونال، والذي حصل على ارقامه في التجارة في الاقطار الاخرى المتاجرة مع العراق، وارقام التعهدات من الشركات التي تتعاقد مع العراق لاقامة مشاريع كتب بان عقود القطاع الاشتراكي في العراق نمت بصورة مذهلة، فبعد ان كان مجموع العقود ١٥٠ عقدا ابرمه القطاع الاشتراكي في العراق في عام ١٩٧٩ والبالغ مجموع قيمتها ٦,٣٢٧,٢ مليون دولار تضاعفت الى ٣٠٠ عقد في عام ١٩٨٠ مجموع قيمتها ١٤,٧٧٣,٧ مليون دولار، ثم ان الارقام الاولية عن عام ١٩٨١ تضع مجموع قيم العقود باكثر من ٢٢,٥٠٠ مليون دولار.[1]

تطور الصناعة التحويلية

سنتناول تطور الصناعة التحويلية في العراق من ثلاث زوايا هي: معدل نمو القطاع التغير في تركيب القطاع، والتوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية.

١- بينما كانت الصناعات التحويلية تحظى بعناية قليلة جدا في العهد الملكي، اصبحت تنمية القطاع الصناعي كشرط ضروري فالأستقلال الاقتصادي وعلامة للتقدم بالنسبة لحكومة ثورة ١٩٥٨. لقد كانت الحكومة الملكية تتظاهر في الواقع برغبتها في التصنيع لسد الافواه الناقدة لها بتخصيص ٥١,١ مليون دينار من اصل مجموع التخصيصات البالغة ٣١٩ مليون دينار لمناهج الاعمار في الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٧ (اي ان التصنيع حصل على ١٦٪ من مجموع التخصيصات)، ولكن المصروفات الفعلية على المشاريع الصناعية كانت خلال الفترة ١٩ مليون دينار (اي ٣٧٪ من تخصيصات القطاع علما بأن مشاريع الماء والكهرباء كانت داخلة ضمن قطاع الصناعة) لذا فان ما صرف على القطاع الصناعي عدا مشاريع الكهرباء والماء كانت هامشية.

اما بعد ثورة ١٩٥٨ فقد اهتمت الحكومة بالصناعة اهتماما جديا حيث زادت نسبة التخصيصات للصناعة الى ٣٣٤,٤ مليون دينار من اصل مجموع التخصيصات البالغة ١٤٨٩,٢ مليون دينار (اي ٢٢,٤٦٪). بالاضافة الى ذلك فان نسبة التنفيذ في القطاع الصناعي ازدادت الى ٥٠٪ بعد ان كانت ٣٧٪ قبل ١٩٥٨. ومع ذلك فقد بقيت بعض المشاريع تحت التنفيذ فترة طويلة حتى ان قسما منها اكمل بعد ثورة ١٩٦٨. وبقي معدل نمو الصناعة منخفضا نسبيا - اي اقل من الطموح - وفيما لو قورن بمعدل نموا القطاع الصناعي بعد ١٩٦٨. فالحماس للتطوير الصناعي الذي ساد بعيد ١٩٥٨ كان شرطا لازما للنمو الصناعي ولكنه لم يكن كافيا لاحداث التطور المطلوب. فكان من الضروري اتباع سياسة للتنمية الصناعية تكون شاملة ومدروسة في كل الجوانب بحيث تخلص القطاع من المشاكل والعوائق التي كانت تقف حائلا في طريق نموه.

فبينما ازدادت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٩ من ٤٦,٦ مليون دينار عام ١٩٥٨ الى ٩٦,٧ مليون دينار في عام ١٩٦٨، ارتفعت الى ٢٨٥,١

8. John Townsend, "Internaional Commercial Relations Between Iraq, The Arab World and the OECD Nations.." A paper deliver dd at the symposium held at Basrah University, April 11-13, 1982, P.9.

مليـون دينار في عام ١٩٧٨ .[1] وعليه فقد ارتفع معدل النمو المـركب في القطـاع الصناعي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٩ من ٧,٧٪ للفـترة ١٩٥٨ - ١٩٦٨ الى ١١,٥٪ خلال الفـترة ١٩٦٨ - ١٩٧٨. ولما كان معدل نمو القطاع الصناعي اعلى من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (سواءاً أكان مع النفط او بدونـه)، لذا فان نسبـة مسـاهمة القطـاع الصنـاعي في الناتج المحلي الاجمالي ازدادت باضطراد كما مبين في جدول رقم/٥

(١) الدكتور فايق عبد الرسول - مصدر سابق ص ١٧ - ١٨ .

جدول رقم (٥)

القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالعراق ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٩ بملايين الدنانير والنسب المئوية

السنة	القيمة المضافة للقطاع الصناعي (١)	الناتج المحلي الاجمالي مع النفـط (٢)	الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (٣)	نسبة ١ : ٢ ٪	نسبة ١ : ٣ ٪
١٩٥٨	٤٦,٦	٦١٥,١	٤١١,٥	٧,٥٨	١١,٣٢
١٩٦٥	٧٩,١	٩٧٣,٦	٦٥١,٨	٨,١٢	١٢,١٤
١٩٦٨	٩٦,٧	١٠٦٦,٧	٧٢٤,-	٩,٠٧	١٣,٣٦
١٩٧٥	١٨٢,٤	١٧٧٦,٤	١٢٦١,-	١٠,٢٧	١٤,٤٦
١٩٧٨	٢٨٥,١	٢٥٥٩,٦	١٨٩٦,-	١١,١٤	١٥,٠٤

المصـدر: د. فايق عبـد الـرسـول=النمـو والتغير الهيكلي للاقتصاد العراقي ١٩٥٨ - ١٩٧٨ بحث مقدم للندوة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد بجامعة البصرة المنعقدة في الفترة ١١ - ١٣ نيسان ١٩٨٢ ص ١٧ - ١٨ .

٢- في الـوقت الـذي كان القطـاع الصنـاعي يتطور بعد عام ١٩٦٨، كان هيكله يتغير. جدول رقم (٦) يوضح على ان حوالي ثلثي الانتـاج الـصنـاعي في عام ١٩٦٩ يعـد من الصنـاعـات الخفيفـة (الصنـاعـات الغذائية)، المشروبات، السكـايـر، الغـزل والنسيج والسلع الخشبية وغيرها). ولكن نسبـة مساهمة الصناعات الخفيفة في مجموع الانتاج الصناعي انخفضت في عام ١٩٧٩ الى حوالي ٤٥٪ امـا نسبـة مسـاهمة الصنـاعات الكيمياوية ومنتجات النفط والبلاستيكية وصناعة المنتجـات المعـدنية وغيرها من الصناعات الثقيلة ارتفعت من ١٩٪ في عام ١٩٦٩ الى ٣٧٪ في عام ١٩٧٩ . يمكننا تفسير هذا التغـير في ان الـدولـة تركت تنميـة معظم الصنـاعـات **الخفيفـة للقطـاع الخـاص والـذي كانت قدرته على الاستثمار والتوسع الانتاجي اقل من قدرة القطاع الاشتراكي الذي ركز جهوده على تنمية الصناعات الثقيلة.**

جدول رقم (٦)

توزيع الانتاج الصناعي حسب نوع الصناعة في العراق ١٩٦٩ و ١٩٧٩ (بالنسب المئوية)

نوع الصناعة	قيمة الانتاج ١٩٦٩	١٩٧٩
١- الصناعة الاستخراجية عدا النفط	٠,١١	١,٧٣
٢- الصناعات التحويلية :	٩٩,٢٩	٩٧,٣٤
أ- غذائية، مشروبات، تبغ وسكاير	٤٧,٨٩	٣٢,٧٣
ب- منسوجات، ملابس جاهزة، صناعات جلدية	١٧,٧٨	١٢,٤٧
جـ- مصنوعات خشبية واثاث	٠,٤٩	٠,٣٩
د- ورق، مصنوعات ورقية، طباعة ونشر	٢,٥٩	٣,٣١
هـ- صناعات كيمياوية، منتجات نفطية وبلاستيكية	١٥,٩١	٢١,٥٢
و- منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	١١,٢٥	١٠,١٣
ز- الصناعات المعدنية الاساسية	—	١,٣١
ح- المنتجات المعدنية المصنعة، المكائن، والالات الكهربائية معدات النقل والسيطرة والتقييس	٢,٢١	١٥,٤٥
ط- صناعات تحويلية اخرى	٠,٢٠	٠,٠٦
٣- التصليح والخدمات الصناعية	٠,٦٠	٠,٩٠
المجموع	١٠٠,-	١٠٠,-

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٠ و ١٩٨٠

حسبت النسب المئوية من قبل الباحث.

هذا بالاضافة الى ان الدولة كانت تحاول الاستثمار في انواع جديدة من الصناعات كوسيلة لتنويع القطاع الصناعي فازداد حجم الصناعات الثقيلة بشكل كبير وسريع . وان القدرات المالية والادارية للقطاع الصناعي الاشتراكي قادرة على خلق معدلات نموعالية في الصناعات الثقيلة بالمقارنة مع قدرات القطاع الخاص على توظيف الاموال في انشاء وتوسيع الصناعات الخفيفة .

٣- ان من اعظم الانجازات التي تحققت في السياسة الصناعية لما بعد ثورة ١٩٦٨ هو انتشار التصنيع في ارجاء

القطر كافة. لقد تم بناء عدد كبير من المشاريع الصناعية في مناطق كانت حصتها من التصنيع قليلة جدا، وبذلك فقد اصبحت المصانع والقوى العاملة فيها موزعة في ارجاء القطر بدلا من تركزها في اربع او خمس محافظات في الغالب. ان هذا الانتشار للمشاريع الصناعية خفض من البطالة الكاملة او الجزئية في المدن الصغيرة والقرى، قلل من الفوارق في الدخل والثروة بين المدن الكبرى والمناطق الاخرى، شجع على تنمية القطاعات غير الصناعية مثل الزراعة والبناء والتشييد نتيجة لزيادة دخل العائلة في هذه المناطق وهيأت الفرصة لانتاج محاصيل جديدة او الاستفادة من خامات موجودة في هذه المناطق لاستخدامها كمواد اولية في الصناعات الجديدة التي اقيمت حديثا. هذا بالاضافة الى ان انتشار الصناعات في مناطق متعددة ومتباعدة عن بعضها البعض قلل من خطورة تعرض نسبة كبيرة منها للدمار الحربي.

جدول رقم (٧) يوضح ان المحافظات التي كانت حصتها في عدد المنشآت الصناعية للقطاع الاشتراكي في عام ١٩٦٩ عالية انخفضت نسبتها في عام ١٩٧٩، في حين ان بعض المحافظات التي لم تكن فيها الا نسبة قليلة جدا من المنشآت الصناعية ازدادت نسبة مساهمتها في المجموع عام ١٩٧٩. فمثلا محافظة القادسية التي كانت رابع اقل المحافظات في عدد المنشآت الصناعية عام ١٩٦٩ اصبحت نسبتها توازي ما في محافظة نينوى والتي تعد من المحافظات الرئيسية في العراق وكانت ثالث محافظة من حيث عدد المنشآت الصناعية عام ١٩٦٩. اما بالنسبة لعدد العمال في القطاع الاشتراكي الصناعي فقد اتبع في تغيره نفس اتجاه عدد المنشآت الصناعية تقريبا. ولكن القطاع الخاص الصناعي لم يتبع اتجاه محدد رغم توجيه مؤسسة التنمية الصناعية في عدم تشجيع اقامة الصناعات من قبل القطاع الخاص في العاصمة والمدن الكبرى كالبصرة والموصل.

واخيرا رغم ان الجدول لا يبين توزيع المنشآت الصناعية في داخل كل محافظة الا ان من ملاحظاتنا الشخصية وجدنا ان معظم المنشآت الكبيرة تقع خارج مراكز المحافظات. فمثلا لو تفحصنا المنشآت الصناعية بمحافظة بابل لوجدنا انها تنتشر على طول المحافظة وعرضها، وان هنالك منشأة صناعية ضخمة تقع قرب كل مدينة صغيرة او قرية تابعة للمحافظة فيما عدا معمل نسيج واحد يقع في طرف مدينة الحلة - مركز المحافظة.

جدول رقم (٧)

التوزيع الجغرافي للصناعات الكبيرة[١] وعدد العمال فيها بالقطاع الاشتراكي والقطاع الخاص،[٢] حسب المحافظات ١٩٦٩ و ١٩٧٩ (بالنسب المئوية)

المحافظة	نسب توزيع المنشآت الصناعية				نسبة توزيع العمال الصناعيين			
	القطاع الاشتراكي		القطاع الخاص		القطاع الاشتراكي		القطاع الخاص	
	١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٦٩	١٩٧٩
بغداد[٣]	٤٢,٤٦	٢٤,١٢	٦٥,٧٧	٦٥,٠٩	٦٥,٤٥	٤٤,٤٣	٦٤,٦٨	٧٢,٣٣
البصرة	١٢,٢٩	١١,١٨	١٠,٥٧	٨,٢١	٦,٠٤	١٠,٢٥	١٣,١٧	٦,٧٠
نينوى[٣]	٨,٣٨	٨,٢٤	٤,٤٠	٧,١٠	٩,٨٥	٧,٧٩	٥,١٤	٥,٧٨
كربلاء[٣]	٥,٠٣	٤,١٣	٥,٨٩	٣,٥٥	٢,٢٦	٣,٩٥	٤,٠٧	٢,١٩
بابل	٣,٩١	٣,٨٢	٣,٢٧	٣,٨٥	٣,٤٥	٨,١٨	٣,٤٦	٢,٨٥
التأميم	٦,٧٠	٥,٢٩	١,٨٧	١,٧٨	١,٦٦	١,٥٧	١,١٢	٠,٨٤
ميسان	١,١٢	٦,٤٧	٢,٦٢	١,٧٨	٠,٢٣	٤,٠٧	٢,٣٢	٢,٦١
ديالى	٤,٤٧	٣,٥٣	١,٢٢	٢,٦٦	٢,٥٨	١,٣٩	١,٣٥	٢,١٨
ذي قار	١,١٢	٣,٨٢	١,٥٠	٠,٣٧	٠,٣٢	١,٨١	١,١١	٠,٥٢
القادسية[٣]	٢,٧٩	٨,٢٤	١,١٢	٠,٤٤	١,٥٤	٤,٦٠	١,٨٩	٠,٤٤
اربيل	٤,٤٧	٧,٦٥	٠,٣٨	١,٩٢	٠,٥٣	٥,٣٠	٠,١٥	٠,٨٠
الانبار	١,٧٦	٦,١٨	٠,٧٥	٠,٨٩	٠,٢٩	١,٨٤	٠,٧١	٠,٧٣
واسط	٢,٧٩	٢,٣٥	٠,٤٧	٠,٥٩	٠,٣٢	٣,١٤	٠,٦٤	١,١٩
السليمانية	٢,٧٩	٥,-	٠,١٩	١,٧٨	٣,٥٨	٢,١٥	٠,٠٦	٠,٨٤

١- وهي المشروعات الصناعية التي تضم ١٠ عمال فاكثر.

٢- يتضمن كذلك القطاع المختلط (اي حكومي - اهلي)

٣- هذه المحافظات اصبحت محافظتين لكل منها، ولعدم امكانيتنا من معرفة المنشآت الصناعية للمحافظات الجديدة التي سلخت من هذه المحافظات بعد ١٩٦٩ لذا فقد دمجنا المنشآت للمحافظات الجديدة مع تلك التي جزئت منها. بغداد اصبحت بغداد وصلاح الدين، نينوى اصبحت نينوى ودهوك، كربلاء اصبحت كربلاء والنجف، القادسية اصبحت القادسية والمثنى.

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحث من : الجهاز المركزي للاحصاء : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٠ و ١٩٨٠.

العلاقات الدولية :

كانت علاقات العراق الدولية قبل ثورة ١٩٥٨ تقتصر على العالم الغربي ، الاقطار العربية وبعض الدول النامية . ولم يكن للعراق اتفاقيات دولية مع بقية دول العالم الا القليل وذلك للنفوذ البريطاني والاميركي على الحكومة العراقية وللدور الذي كانت تلعبه شركات النفط الاجنبية في توجيه سياسة العراق الخارجية والاقتصادية . اما بعد ثورة ١٩٥٨ فقد تطورت علاقات العراق مع الكتلة الاشتراكية وانحسرت علاقاته مع الاقطار الغربية في بادىء الامر ثم اخذت تتحسن العلاقات مع الغرب تدريجيا .

بدأت استيرادات العراق تزداد تدريجيا منذ بداية الخمسينات واستمرت بالزيادة خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٨ : اما الصادرت والتي كان معظمها صادرات نفطية اخذت تزداد بشكل متواصل . ولكن الصادرات اللانفطية اتجهت نحو الانخفاض خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦١ ، ولكنها بدأت تتذبذب صعودا وهبوطا حتى عام ١٩٦٩ ، حيث توضح لها اتجاه صعودي .

لقد توسعت علاقات العراق الخارجية منذ عام ١٩٦٨ بشكل كبير بحيث شملت كل اقطار العالم باستثناء الكيان الصهيوني ونظام جنوب افريقيا وبضعة اقطار صغيرة لا تسمح اقتصادياتها او موقعها في اقامة علاقات تجارية مع العراق . وبالنظر لتوسع الاقتصاد العراقي خلال السبعينات ، ارتفاع الدخل ومستوى المعيشة مما ادى الى زيادة الطلب على السلع المستوردة ، الزيادة الضخمة في الاستثمارات والتي تطلبت ارتفاعاً كبيراً في استيراد السلع الراسمالية ، انشاء عدة صناعات تصديرية ، والتوسع في انتاج النفط الخام في وقت ارتفعت اسعاره في السوق الدولية ، كل ذلك ادى الى زيادة هائلة في استيرادات العراق وصادراته .

يوضح جدول رقم / ٨ بأنه خلال العشر سنوات ٦٨ - ١٩٧٨ تضاعفت صادرات العراق واستيراداته بحوالي ٢٨,٢٥ ضعفا على التوالي .

وفي الوقت نفسه ازداد الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي ١١ ضعفاً . كما يلاحظ ان الصادرات والتي معظمها نفط خام وكذلك الاستيرادات قد ازدادت على شكل قفزات ضخمة منذ عام ١٩٧٤ .

نلاحظ من الجدول/ ٨ على ان صادرات العراق للاقطار النامية ازدادت بحوالي ٤١ ضعفا تبعتها صادراته للاقطار الاشتراكية (٣٣ ضعفا) ، اما نسبة الصادرات للاقطار الصناعية الى المجموع فقد انخفضت من ٧٧٪ في عام ١٩٧٠ الى ٦٣,٧٪ في عام ١٩٨٠ .

اما بالنسبة للاستيرادات من الاقطار الصناعية فقد شهدت اعلى زيادة (٤٠,٤ ضعفا) تبعتها الاستيرادات من الاقطار النامية (٢٠,٤ ضعفا) ، في حين تضاعفت الاستيرادات من الاقطار الاشتراكية (٤,١ ضعف فقط) .

واذا اخذنا الميزان التجاري فاننا نلاحظ ان العراق زادت استيراداته من المجموعة التي كانت لديه اكبر فائض في الميزان التجاري . بينما زاد من صادراته الى الاقطار الاشتراكية بنسبة اكبر من زيادة استيراداته من تلك المجموعة ، حتى تحول الميزان الى صالح العراق وبدأ يحقق فائضاً منذ عام ١٩٧٨ . وفي حين ان الميزان التجاري للعراق مع كل الاقطار كان يشكل فائضا بمقدار ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ اخذ هذا الفائض يزداد تدريجياً حتى وصل الى ١٤,٤٤٩ مليون دولار في عام ١٩٨٠ ، رغم الزيادة الهائلة في الاستيرادات . لقد كان ذلك هو السبب الرئيسي في ان رصيد العراق من العملات الاجنبية والذهب المتراكم في البنك المركزي العراقي والخارج اعلى من اى وقت مضى في الشهرين التاليين لبدء الحرب العراقية الايرانية كما جاء في تصريح محافظة البنك المركزي العراقي .

جدول رقم (٨)

تطور الصادرات والاستيرادات للعراق حسب المجموعات ٧٠ - ١٩٨٠ بملايين الدولارات

السنة	الصادرات			الاستيرادات			
	الدول الصناعية الغربية	الدول الاشتراكية	الدول النامية	المجموع	الدول الصناعية الغربية	الدول الاشتراكية	الدول النامية	المجموع
١٩٧٠	٨٥١,٦	٢١,٤	٢٣٢,٢	١١٠٥,٢	٢٦٧,-	١٣١,٣	١٠٦,٧	٥٠٥,-
١٩٧١	١٢١٦,١	٢١,١	٢٩٤,٩	١٥٣٢,١	٣٢٠,٩	١٨٠,٣	١٢٦,٢	٦٢٧,٤
١٩٧٢	٩٢٠,٢	١١,٨	٢٧٩,٤	١٢١١,٤	٣٥٩,٦	١٩٢,٦	١٦٥,-	٧١٧,٢
١٩٧٣	١٣٣٤,٦	٢١,٨	٤٧٤,-	١٨٢٩,٤	٤٦٥,٣	٢٢٢,٩	٢١٦,٧	٩٤٩,٩
١٩٧٤	٣٩٤٢,٣	٥١,٦	١٨٤٥,١	٥٨٣٩,-	١٤١٢,٢	٣٥٦,٢	٥٩٦,-	٢٣٦٤,٤
١٩٧٥	٤٧٣٤,٦	٤٢,٧	٢٥٣٦,٦	٧٢٩٣,٩	٣١٥٧,٤	٣٧٢,٢	٦٧٣,٣	٤٢٠٢,٩
١٩٧٦	٥١٨٢,٩	٢٧,٢	٣٠٨٦,٢	٨٢٩٦,٣	٢٣٧٠,-	٤٥٧,-	٤٥٠,٨	٣٢٧٧,٨
١٩٧٧	٦٤٥١,-	٢٣٤,-	٣٦١٨,-	١٠٣٠٣,-	٣٤٣٣,-	٤١٤,-	٦٣٤,-	٤٤٨١,-
١٩٧٨	٧٤٧٨,-	٤٥٩,-	٣٧٠٣,-	١١٦٤٠,-	٣٢٨٧,-	٣٧٤,-	٥٥١,-	٤٢١٢,-
١٩٧٩	١١٨٤٠,-	٦٤٢,-	٦٩٥٣,-	١٩٤٣٥,-	٧٦٠٨,-	٤٥٠,-	١٦٥٠,-	٩٧٠٨,-
١٩٨٠	١٧٨٠٧,-	٧٠٦,-	٩٤٣١,-	٢٧٩٤٤,-	١٠٧٧٩,-	٥٣٩,-	٢١٧٧,-	١٣٤٩٥,-

المصدر:

I.M.F.: Directions of Trade 1974-1980

: Year Book 1976 and 1980

الدكتور محمد الموسوي «التجارة الخارجية للعراق ١٩٧٠ - ١٩٨٠ : حجمها واتجاهاتها» بحث مقدم للندوة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد بجامعة البصرة في الفترة ١١ - ١٣ نيسان ١٩٨٢ ص١٨ - ٢٠

واخيرا فانه نظرا للعلاقات الجيدة مع كل اقطار العالم تقريبا في مجالات التجارة الخارجية والتعهدات في بناء المشاريع والمعاهدات الاقتصادية الثنائية، استطاع العراق ان يضمن استمرار وصول السلع (استهلاكية، راسمالية وعسكرية) خلال الحرب العراقية - الايرانية. في الواقع لم تظهر اية شحة في السلع بالاسواق العراقية منذ الحرب ولحد الان. اضافة الى ذلك فان العمل بمشاريع التنمية استمر بمعدلاته الطبيعية. ويعتقد المراقبون ان سياسة التوسع الاقتصادي ستستمر بمستواها السابق خلال عام ١٩٨٢ فالمشاريع التي جرى تبنيها تم العمل فيها بحماس شديد خلال عام ١٩٨١ بحيث يتوقع ان يصل الانجاز الى رقم

قياسي جديد في اوائل عام ١٩٨٢ . ان توقعات الحكومة لمصروفاتها على نشاطات التنمية في عام ١٩٨٢ تشير الى ان مجموع المصروفات لعام ١٩٨٢ سيكون بين ٢٥ - ٣٠ بليون دولار وهو يعادل مصروفات السنة السابقة بالاسعار الثابتة . (١)

ومن الجدير بالذكر انه رغم الحرب فان الدينار العراقي استمر على المحافظة على قيمة مستمرة في السوق المالية الدولية، نلاحظ من جدول رقم/ ٩ ان قيمة الدينار العراقي بحقوق السحب الخاصة التي كانت متجهة نحو الانخفاض حتى نهاية ١٩٧٩ بدأت تتجه للارتفاع واستمر هذا الاتجاه الى منتصف عام ١٩٨١ .

جدول رقم ٩

سعر الدينار العراقي مقوم بوحدات حقوق السحب الخاصة

١٩٧٧ - ١٩٨١

الفترة	عدد وحدات ح . س . خ . بالدينار العراقي
معدل ١٩٧٧	٢,٨٨١
نهاية ١٩٧٧	٢,٧٨٨
معدل ١٩٧٨	٢,٦٧٨
نهاية ١٩٧٨	٢,٥٩٩
معدل ١٩٧٩	٢,٥٩٩
نهاية ١٩٧٩	٢,٥٧١
معدل ١٩٨٠	٢,٦٢٥
نهاية ١٩٨٠	٢,٦٥٥
معدل النصف الاول ١٩٨١	٢,١٨١٨
نهاية النصف الاول ١٩٨١	٢,٩٤٣

المصدر: البنوك المركزية والمؤسسات المالية لدول الخليج العربي : النشرة الاقتصادية/ المجلد ٢ عدد ٢ كانون اول ١٩٨١ ص ٣٨ - ٣٩ .

10. The Economist Intelligence Unit,

Quarterly Economic Review of Iraq,

4th. Quarter, 1981, P.3.

الخاتمة :

من استعراض المؤشرات القليلة حول انجازات الاقتصاد العراقي بعد ثورة ١٩٦٨ ، يمكننا ان نستنتج على انه قد تطور لدرجة اصبح في مرحلة «النمو الذاتي» . لقد اصبح الاقتصاد قويا بحيث يمكنه ان يواجه اية ازمة او مشكلة من شأنها عرقلة نموه او تقدمه بدون ان يؤثر عليه سلباً .

ففي العقدين الاولين من عهد التنمية الاقتصادية في العراق (١٩٥٠ - ١٩٦٩) بقي الاقتصاد العراقي الى حد ما يتميز بوجود قوى عاملة فائضة او غير مستغلة حيث كانت هنالك بطالة جزئية ومستترة وتامة ، وقد هاجر عدد كبير من عماله للاقطار الخليجية الاخرى طلبا للعمل . ولكن منذ عام ١٩٦٨ حينما وضعت الخطط الاقتصادية الطموحة ، تحول العراق الى حالة العمالة التامة واخذ يستقبل عمالا مهاجرين اليه من اقطار عربية اخرى . لقد حققت ثورة ١٩٦٨ انجازات عظيمة في مجال الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لابناء الشعب ورفعت مستواهم المعاشي ووفرت فرصا متساوية لكل ابناء المجتمع في الحصول على التعليم والصحة والخدمات العامة الاخرى . فالفلاحون والعمال الذين لم يكونوا يتناولون اللحم الا في الاعياد والمناسبات الخاصة ، والفاكهة لاتقدم الالمريض بتوجيه الطبيب بالنسبة لهذه الفئات فانهم الان ينافسون اعلى الموظفين درجة واساتذة الجامعة في شراء هذه السلع . واخذت المدارس تتواجد بمختلف مراحلها في اكثر الاماكن بعداً عن المدن الرئيسة كالأهوار والصحراء الغربية . كما نرى من جدول رقم/ ١٠ حول تطور التعليم في العراق .

جدول رقم ١٠

الارقام القياسية لعدد الطلبة في المراحل الدراسية المختلفة

١٩٦١/٦٠ - ١٩٨١/٨٠

(بالنسب المئوية ١٩٦٧/٦٨ = ١٠٠)

مرحلة التعليم	١٩٦١/٦٠	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٨/٦٧	١٩٧٧/٧٦	١٩٨١/٨٠
الابتدائية	٧٦,٧٦	٩٤,٤٧	١٠٠,-	١٩٦,٥٤	٢٦٣,٦٨
الثانوية	٥٣,٥٣	٨٥,٣٥	١٠٠,-	٢١٧,٣١	٣٧٤,٠٢
المهنية	٧٩,٤٣	٧٣,٢٥	١٠٠,-	٢٨١,٢٣	٥٦٣,٥٠
اعداد المعلمين	١٢٥,٦٣	٧٥,٧٦	١٠٠,-	٣٢٣,٨٠	٣٩٩,٩٨
الجامعات والمعاهد الفنية	٣٤,٦٧	٦٨,٦٣	١٠٠,-	٢٣٠,٤٧	٢٨٩,٦٧
المجموع	٧١,٣٣	٩٠,٩٦	١٠٠,-	١٩٨,٦٦	٢٨٨,٦٩
نسبة الطلبة الى مجموع السكان	١٦,٦	١٨,٨	١٨,٨	٢٢,٣٩	٢٨,٣١

المصدر: وزارة التخطيط/ الاطار التفصيلي لخطة التنمية القومية ٧٠/ ١٩٧٤ ص ٦٦.

الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٤ ص ٣٥١ ١٩٧٨ و ص ٢٥١ و ١٩٨٠ ص ٢٢٠ - ٢٤١.

حسبت الارقام القياسية والنسب المئوية من قبل الباحث.

ان هذه الانجازات الرائعة والعظيمة التي حققتها ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ التقدمية جعلت الشعب ينضوي تحت راية القيادة السياسية في الدفاع عن الوطن وحقوقه المشروعة في الارض والمياه سواء في الجيش النظامي او الجيش الشعبي او العمل باندفاع وتفاني لكي يستمر الانتاج وتقديم الخدمات في الدوائر والمؤسسات بنفس المستوى السابق رغم سحب اعداد كبيرة من العاملين للالتحاق بالجبهة.

ان العراق الذي اجبر على خوض الحرب مع النظام الايراني لم يتعرض اقتصاده لنكسة او تصدع كما حصل بالنسبة للاقتصاد الايراني. ان السر وراء هذا الصمود للاقتصاد العراقي خلال الحرب واستمرار عملية التنمية يرجع الى السياسة الاقتصادية الرشيدة التي اتبعتها حكومة الثورة منذ انبثاقها والتي قفزت بالاقتصاد العراقي الى المستوى الذي يمكنه الاستمرار بالتطور تلقائيا.

المصادر

١ ـ البنوك المركزية والمؤسسات المالية لدول الخليج العربي: النشرة الاقتصادية المجلد ٢ العدد ٢ كانون اول ١٩٨١ (الكويت ١٩٨٢).

٢ ـ عبد الرسول، الدكتور فايق «التنمية والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ١٩٥٨ ـ ١٩٧٨» بحث قدم للندوة العلمية العالمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر العراقي المنعقدة بكلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة في الفترة ١١ ـ ١٣ نيسان ١٩٨٢.

٣ ـ عثمان، سعد محمد: الاسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والاعلام ١٩٨١).

٤ ـ المرسومي، الدكتور محمد «التجارة الخارجية للعراق ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠: حجمها واتجاهاتها» بحث قدم للندوة العلمية العالمية للتنمية الاقتصادية.. في الفترة ١١ ـ ١٤ نيسان ١٩٨٢.

٥ ـ هاشم، الدكتور جواد واخرون: تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ الجزء الاول: تجربة التخطيط (بغداد ١٩٧٠).

٦ ـ وزارة التخطيط: الاطار المبدئي للخطة القومية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ (بغداد ١٩٧٠).

٧ ـ وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٠ (بغداد ١٩٧١).

٨ ـ وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٤ (بغداد ١٩٧٤).

٩ ـ وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٦ (بغداد ١٩٧٧).

١٠ ـ وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٨ (بغداد ١٩٧٩).

١١ ـ وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٩ (بغداد ١٩٨٠).

١٢ ـ وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٠ (بغداد ١٩٨١).

13. The Economist Intelligence Unit, Quarterly Economic Review of Iraq, 4th Quarter 1981 (London 1982).

14. I.M.F.: Directions of Trade 1974-1980.

15. ———————: Year Book 19768

16. ———————: ——————— 1980.

17. Townsend, John, «International Commercial Relations nBetween Iraq, the Arab world, and the OECD Nations» A paper delivered at the symposium held by the College of Administration and Economics, Basrah University, April 11-13, 19828.